

المراجعة النصفية لمؤشرات متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية



2030
استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY





• مقدمة

• ماذا حققت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة خلال 7 سنوات؟

• التمكين السياسي للمرأة المصرية

• التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

• التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية

• حماية المرأة المصرية



مقدمة

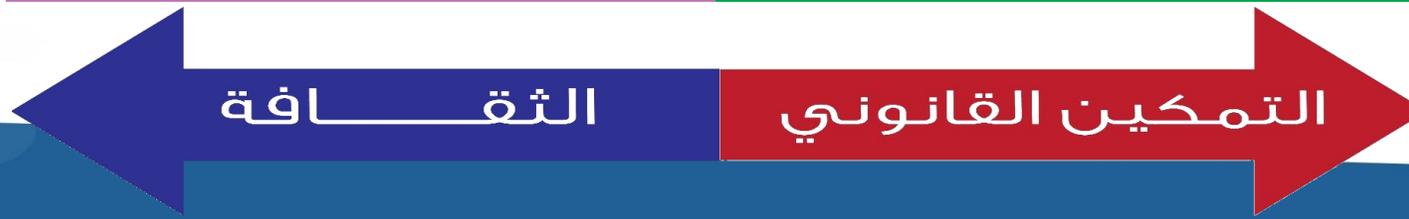


• أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية في عام 2017

رؤية الاستراتيجية

بحلول عام 2030 تصبح المرأة فاعلة رئيسية على قدم المساواة مع الرجل في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمع يكفل لها فرص متساوية وحماية كاملة.

محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية





محاور الأستراتيجة الوطنية لتمكين المرأة المصرية

تضمن كل محور:

- هدف رئيسي

- عدد من الأهداف الفرعية

- مجموعة من مؤشرات قياس الأثر مع وضع مستهدف كمي تعمل الأستراتيجية على تحقيقه بحلول عام 2030.



ماذا حققت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة خلال 7 سنوات؟



ماذا حققت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة خلال 7 سنوات؟

- لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد المستهدف في منتصف المدة، تم حساب المستهدف المطلوب تحقيقه المقابل لآخر سنة متاح عنها قيمة للمؤشر، ومقارنته بقيمة المؤشر المتاحة عن نفس السنة.

المؤشر تراجع 

4 مؤشرات

المؤشر ثابت 

10 مؤشرات

المؤشر تحسن 

21 مؤشر

*هناك 3 مؤشرات لم تتوافر لهم بيانات حديثة، تم عددهم ضمن المؤشرات التي شهدت ثبات



التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة



التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

حالة المؤشر في منتصف المدة	الوضع الحالي		سنة الأساس		مؤشرات قياس الأثر
	القيمة	العام	القيمة	العام	
	28%	2022	%14.9	2016	نسبة النساء في البرلمان
	32%	2022	%18.3	2016	نسبة النساء في مناصب الإدارة العليا
	-		%44	2014	نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات الرئاسية
	*%25	2022	*%25	2014	نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية
	12.4%	2023	5%	2016	نسبة الإناث في المناصب العامة
	3541	2023	66	2017	عدد الإناث في الهيئات القضائية
	18%	2022	%12	2016	نسبة الوزيرات
	%86.6	2018	%77.7	2017	نسبة الإناث اللاتي لديهن بطاقة رقم قومي

المؤشر تراجع



المؤشر ثابت



المؤشر تحسن





التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

مؤشرات مكملة

الوضع الحالي		سنة الأساس		المؤشر
القيمة	العام	القيمة	العام	
165	2022	90	2014	إجمالي المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب
41	2022	-		إجمالي المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس الشيوخ
137	2022	0	2016	عدد القاضيات في مجلس الدولة



التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

- تطور كبير في المشاركة السياسية للمرأة
- ارتفاع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس النواب من 90 مقعد في عام 2014 إلى 165 مقعد في 2022 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 83%، وعليه فقد بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان 28% من إجمالي المقاعد.
- ارتفعت نسبة الوزارات من 12% عام 2014 إلى ضعف هذه النسبة في الفترة من 2017 إلى 2022 حيث بلغت 24% ثم انخفضت بعد التعديل الوزاري الذي أجري في عام 2022 لتصل إلى 18%.
- ارتفاع نسبة السيدات اللاتي لديهن بطاقة رقم قومي، وقد قام المجلس القومي للمرأة باستخراج بطاقات الرقم القومي لحوالي 1.3 مليون سيدة في المدة من 2016 إلى 2022.



التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

• تطور كبير في تمثيل المرأة في القضاء

- ارتفع عدد النساء في السلك القضائي من 66 سيدة فقط في 2017 إلى 3541 سيدة في 2023، بما يوازي 54 ضعف العدد في 2017.
- شهد عام 2021 تعيين قاضيات في مجلس الدولة لأول مرة حيث تم تعيين 98 قاضية، وقد زاد عدد القاضيات في عام 2022 ليصل إلى 137 قاضية، كما تم إلحاق مجموعة من القاضيات بالنيابة العامة لأول مرة بلغ عددهن 11 قاضية.



التمكين الاقتصادي



التمكين الاقتصادي

حالة المؤشر في منتصف المدة	الوضع الحالي		سنة الأساس		مؤشرات قياس الأثر
	القيمة	العام	القيمة	العام	
	%14.9	2022	%23.6	2016	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل
	%18.4	2022	%24.0	2015	معدل البطالة بين الإناث
	%29.1	2019/2020	%26.7	2015	نسبة الإناث تحت خط الفقر
	%57.6	2022	%9.0	2015	نسبة الشمول المالي للمرأة
	%64.5	2019	%22.5	2015	نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة
	%47.2	2021	%45.0	2015	نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة
	%35.1	2023	%38.0	2016	نسبة النساء في وظائف مهنية
	%19.7	2023	%29.0	2016	الدخل المكتسب المقدر (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)
	%7.1	2020	6.0%	2016	نسبة النساء في الوظائف الإدارية

المؤشر تراجع



المؤشر ثابت



المؤشر تحسن





التمكين الاقتصادي

- شهد عدد من مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة تحسناً خلال السنوات الماضية
- ارتفعت نسبة الشمول المالي للمرأة من 9% عام 2015 إلى 28.6% عام 2017 متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة لعام 2030 (18%) ثم إلى 57.6% بنهاية عام 2022.
- شهدت نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة تزايداً كبيراً حيث ارتفعت النسبة من 22.5% عام 2015 إلى 3 أمثالها في 2019 لتبلغ 64.5%،
- الظروف الاقتصادية التي مر بها العالم نتيجة جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي على المرأة المصرية
- انخفضت نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة من 23.6% عام 2016 إلى 14.9% عام 2022.
- تراجع مؤشر الدخل المكتسب المقدر والذي يشير إلى إجمالي دخل النساء (داخل وخارج قوة العمل) كنسبة من إجمالي دخل الذكور (داخل وخارج قوة العمل) حيث انخفضت النسبة من 29% عام 2016 إلى 19.7% عام 2023.



التمكين الاجتماعي



التمكين الاجتماعي

حالة المؤشر في منتصف المدة	الوضع الحالي		سنة الأساس		مؤشرات قياس الأثر
	القيمة	العام	القيمة	العام	
😊	23.3%	2021	27%	2014	نسبة الأمية بين الإناث (10 سنوات فأكثر)
😊	10.8%	2021	15.7%	2014	نسبة الأمية بين الإناث (20-29 سنة) اللاتي سبق لهن الزواج
😊	75.5	2020	71.3	2013	توقع الحياة عند الميلاد (سنة)
😊	67.8	2020	63	2016	متوسط عدد سنوات الحياة التي تعيشها الأنثى بصحة جيدة (سنة)
😊	66.4%	2021	58.5%	2014	نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة
😊	2.85	2021	3.5	2014	معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)
😊	90%	2021	82.8%	2014	نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة
😞	72%	2021	51.8%	2014	نسبة الولادة القيصرية
😊	37	2020	52	2014	نسبة وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)
😐	-		أقل من 1%	2015	نسبة الإناث المعاقات المعينات بالقطاع الحكومي

المؤشر تراجع



المؤشر ثابت



المؤشر تحسن





التمكين الاجتماعي

- انخفاض نسبة الأمية بين الإناث في العمر 10 سنوات فأكثر من 27% عام 2014 إلى 23.3% عام 2021، وهو انخفاض أقل من الانخفاض المستهدف
- تلاشت الفجوة في معدل الإلتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، كما بلغت نسبة الطالبات 54.8% من إجمالي الطلبة والطالبات بالثانوي العام.
- ارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 58.5% في عام 2014 إلى 66.4% عام 2021، وهو ما يشير إلى اقتراب مصر من تحقيق المستهدف في عام 2030 وهو الوصول بنسبة الاستخدام إلى 72%، ويمكن تحقيق ذلك بصورة سريعة من خلال تلبية الحاجات غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة والتي ارتفعت نسبتها من 12.6% عام 2014 إلى 14% عام 2021.
- انخفاض معدل الإنجاب الكلي من 3.5 طفل لكل سيدة في 2014 إلى 2.85 طفل لكل سيدة في 2021.
- انخفاض نسبة وفيات الأمهات من 52 حالة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2014 إلى 37 حالة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2020.
- ينذر ارتفاع نسبة الولادات القيصرية من 51.8% عام 2014 إلى 72% عام 2021 بخطر أكبر على صحة الأم والمولود.



الحماية



حالة المؤشر في منتصف المدة	الوضع الحالي		سنة الأساس		مؤشرات قياس الأثر
	القيمة	العام	القيمة	العام	
☹️	16.9%	2021	18.0%	2014	نسبة الإناث (20 - 29 سنة) اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة
☹️	27.4%	2021	24.0%	2014	نسبة الإناث المتزوجات أو سبق لهن الزواج (20-29 سنة) اللاتي أنجبن قبل سن 20 سنة
☹️	26.0%	2021	25.2%	2014	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف الجسدي
☹️	6.0%	2021	4.1%	2014	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف الجنسي
☹️	22.0%	2021	18.8%	2014	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف النفسي
😊	86.0%	2021	92.3%	2014	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة تمت ختانهن
😊	27.0%	2021	56.0%	2014	نسبة الفتيات في العمر 0-19 المتوقع ختانهن
☹️	-		13.0%	2015	نسبة الإناث اللاتي تعرضن للتعرض خلال السنة السابقة

المؤشر تراجع



المؤشر ثابت



المؤشر تحسن





مؤشرات مكملة

الوضع الحالي		سنة الأساس		مؤشرات قياس الأثر
القيمة	العام	القيمة	العام	
%14.2	2021	%21.4	2014	نسبة الفتيات في العمر 0-19 اللاتي تم ختانهن



- تحسن مؤشرات ختان الإناث
- حققت مصر نجاحاً كبيراً في مواجهة جريمة ختان الإناث، وقد كان لحملات طرق الأبواب للتوعية بخطر الختان والمعالجة الدرامية لهذه القضية من خلال الدراما المصرية وكذلك تغليظ العقوبة على من يجري أو يحرض على إجراء الختان دور كبير في تحسن هذه المؤشرات.
- تراجع مؤشرات الزواج والإنجاب المبكرين والعنف الأسري
- انخفضت نسبة الإناث (20 - 29 سنة) اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة انخفاضاً طفيفاً، وهو ما يشير إلى ضرورة تفعيل السياسات التي من شأنها تحسين هذا المؤشر.
- ارتفعت نسبة الإناث المتزوجات أو سبق لهن الزواج (20-29 سنة) اللاتي أنجبن قبل سن 20 سنة من 24% في عام 2014 لتصل إلى 27.4% في عام 2021.
- ثبات نسبة السيدات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي ونسبة اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج بينما ارتفعت نسبة من تعرضن للعنف النفسي ارتفاعاً بسيطاً. وقد أجريت دراسة عن أثر كوفيد-19 على العنف ضد المرأة وأوضحت أن ظهور الوباء في مصر في عام 2020 أدى إلى ارتفاع العنف ضد المرأة نتيجة الظروف النفسية والاقتصادية المصاحبة لانتشار الوباء.



شكراً